ATConf/6-WP/42[1]
19/2/13

**منظمة الطيران المدني الدولي**

**ورقة عمل**

# المؤتمر العالمي للنقل الجوي

## الاجتماع السادس

## مونتريال، من ١٨ إلى ٢٢ مارس ٢٠١٣

**البند ٢ من جدول الأعمال: بحث القضايا الرئيسية وإطار تنظيم اللوائح ذي الصلة**
**٢-٨ : تنفيذ سياسات وإرشادات الايكاو**

# التحكيم الالكتروني كوسيلة
# لتسوية الخلافات في بيئة تتسم بالتحرير الكامل

(مقدمة من المملكة المغربية بالنيابة عن مجموعة من الدول العربية[٢])


| **الموجز التنفيذي** | |
|---|---|
| تتناول الورقة أهمية النظر في وضع آلية إضافية لتسوية الخلافات بين الدول في ظل إتباع سياسات أكثر تحررا معروضة على أعمال المؤتمر مثل تحرير النفاذ إلى الأسواق والحماية والمنافسة الشريفة تتيح للدول سرعة الفصل في الخلافات دون إبطاء وقد رأينا أن الآلية الجديدة لتسوية أي خلاف هو اللجوء إلى التحكيم الالكتروني.<br>**الإجراء:** يُرجى من المؤتمر اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ٥. | |
| *المراجع:* | يمكن الاطلاع على مراجع المؤتمر السادس للنقل الجوي على موقع الانترنت التالي: www.icao.int/meetings/atconf6. |


## ١- مقدمة

١-١ في ظل السياسات والاتجاهات نحو منح المزيد من حرية النفاذ إلى الأسواق وتحقيق التنمية المستدامة لسوق النقل الجوي جاءت أهمية هذا الموضوع باستخدام آلية جديدة هي فعلا مستخدمة في التجارة الدولية وهي التحكيم الالكتروني الذي يعكس الاستفادة من التطور الهائل في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على انجاز آية تعاملات أو حل آية خلافات في فترات قياسية، فبعد شيوع استخدام التقنيات الحديثة في المشاورات والمفاوضات التي تجرى بين طرفين أو أكثر فقد اتجه الفكر إلى تسوية أية خلافات الكترونيا عبر شبكات الاتصال دون الحاجة لانتقال أو تواجد أطراف العملية في مكان واحد.

[1] قدمت المملكة المغربية هذه الورقة باللغة العربية.

[٢] الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وعمان، والعراق، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة المغربية، وموريتانيا، واليمن، وفلسطين.

٢-١ نعلم جميعا أنه خلال العقود الماضية من تاريخ اتفاقيات النقل الجوي الثنائية والمتعددة الأطراف والإقليمية كانت الدول تشترط في اتفاقيات خدمات النقل الجوي تسوية الخلافات عن طريق محكمة تحكيم وفقا لإجراءات معينة يتم تحديدها باتفاق الطرفين أو عن طريق الوساطة والتوفيق في ظل النهج التحرري.

٣-١ تستند آلية تسوية الخلافات في اتفاقيات الخطوط الجوية أساسا إلى المشاورات والتحكيم ولكنها لا تكون دائما منصفة أو تتسم بالكفاءة، لكن ترتيبات تسوية الخلافات التي تعزز الثقة في بيئة متحررة يجب أن تكون سريعة لقبول هذه البيئة والمحافظة عليها. ونناقش في هذه الورقة الأخذ بنظام التحكيم الإلكتروني بل الوساطة الإلكترونية كوسيلة سريعة لحل وتسوية الخلافات التي تنشأ بين أطراف الاتفاق.

## ٢- مدى الاختلاف بين التحكيم التقليدي والإلكتروني

٢-١ يتميز التحكيم الإلكتروني في جوهره عن التحكيم التقليدي فكلاهما وسيلة من الوسائل لتسوية الخلافات في نزاع معين.

٢-٢ والتحكيم سواء كان تقليديا أو إلكترونياً هو طريق خاص لتسوية الخلافات قوامه إرادة الخصوم فالتحكيم لا يتم إلا إذا اتفق الطرفان على اتخاذه كوسيلة لتسوية الخلافات وولاية المحكم في حسم الخلاف تستمد بناء على ذلك الاتفاق كما تتحدد صلاحياته بحدود ما تفوضه إرادة الأطراف للنظر فيه.

٢-٣ وإذا كان هذا المفهوم العام يمثل جوهر التحكيم أيا كانت صورته تقليديا أو إلكترونياً، فإن ما يميز التحكيم الإلكتروني ويعطيه وصفه انه يتم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة التي تعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات والتي تتمثل على وجه الخصوص بشبكة الانترنيت فقد أدى استخدام شبكة الانترنيت على نحو واسع في مجال المعاملات القانونية والتجارية إلى خلق نوع جديد من المعاملات القانونية والمعاملات الإلكترونية أو ما اصطلح على تسميته بالتجارة الإلكترونية، وإن كانت لا تختلف عن المعاملات القانونية التقليدية في جوهرها إلا أنها تختلف عنها في الوسيلة التي يتم التفاوض على إبرامها وحتى تنفيذها.

٢-٤ بإتباع الطريق المعتاد لتسوية الخلافات المتمثل في اللجوء إلى التحكيم التقليدي لا يعد أسلوبا مناسبا لتسوية الخلافات في ظل البيئة التحررية للنقل الجوي.

## ٣- مزايا التحكيم الدولي

٣-١ **توفير النفقة** (Cost Saving) يعتبر التحكيم الإلكتروني أحد وسائل تسوية الخلافات عبر شبكة الانترنت ومن أهم ما يميزه عن التحكيم التقليدي ما يوفره من التكلفة التي يتحملها الأطراف في حال تسوية خلافاتهم حيث أن أطراف التحكيم الإلكتروني لا يلتقون ماديا بمعنى أنهم لا ينتقلون من مكان إلى آخر من أجل الاتفاق على التحكيم أو من أجل حضور جلسات التحكيم وإنما يتم ذلك إلكترونياً عبر شبكة الانترنت الدولية وهو ما يؤدي بالطبع إلى توفير كثير من الأموال ومع التقدم والتطور في عالم الاتصالات والمعلومات سوف يصحبه انتشار هذه الوسائل والذي سوف يؤدي بالتالي إلى انخفاض أكثر في معدل التكلفة.

٣-٢ **توفير الوقت** (Time Saving) مثلما كان التحكيم الإلكتروني موفرا للتكلفة بشكل كبير فهو أيضا موفرا للوقت بشكل أكبر حيث أن معظم المواقع الإلكترونية تعمل على مدار 24 ساعة يوميا دون أية عطلات أو إجازات فإنه يمكن لهيئة التحكيم الإلكتروني والأطراف مباشرة العمل من خلال حواسبهم الخاصة بهم في أي مكان وبالتالي لا يكون الأطراف مضطرين للسفر لمسافات بعيدة أو حتى قريبة من أجل حضور الجلسات أو تقديم المستندات أمام هيئة التحكيم التي تقوم بتسوية المنازعات. وبالتالي فإن مباشرة العمليات التحكيمية عبر شبكة الانترنت وما يتخللها من إجراءات مثل تبادل المذكرات والمستندات والأحاديث إلكترونياً وتقديمها إلى هيئة التحكيم الإلكتروني تؤدى إلى سرعة مباشرة الإجراءات وبالتالي انجاز العملية التحكيمية وتسوية الخلاف في أسرع وقت ممكن.

٣-٣ **توافر الخبرة في المعاملات الإلكترونية** (More Experience in Electronic Transactions). إن ما يملكه المحكمين في هيئة التحكيم الإلكتروني من الخبرة القانونية والتكنولوجية في التعامل مع المنازعات واستخدام التقنيات الحديثة في جميع المراحل التحكيمية يبعث ثقة الأطراف في نظام التحكيم الإلكتروني ورغبتهم في اللجوء إليه لتسوية خلافاتهم.

٣-٤ **أكثر ملائمة** (More Convenient) يحافظ التحكيم الإلكتروني بوجه عام على سرية الخلافات والعلاقات بين الدول وسرية المستندات التي يتم تداولها بين الأطراف وهيئة التحكيم عبر الانترنت وعن طريق هذه الوسائل تقوم هيئة التحكيم الإلكتروني بعرض المستندات والمعلومات الخاصة بالنزاع على الموقع المخصص للأطراف للاطلاع عليها.

## ٤- الخلاصة

٤-١ أن التحكيم الإلكتروني يوفر الوقت والنفقات وسرعة الإجراءات بخلاف التحكيم التقليدي

٤-٢ أن نظام التحكيم الإلكتروني يتسم بعدة مبادئ أساسية هي:

أ) السهولة عن طريق الحاسب الآلي من خلال شبكة الاتصالات

ب) الشفافية حيت يمكن للأطراف الاطلاع على جميع المستندات والمعلومات التي يقدمها الطرف الآخر في ذات اللحظة.

ج) لاستقلال والحياد حيت أن هيئة التحكيم لا ترتبط بجنسية أحد الأطراف.

د) الكفاءة من خلال الخبرة الفنية والقانونية لحل الخلاف.

هـ) حيت للأطراف الحرية الكاملة في اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني بإرادتهم الحرة.

و) العدالة المتمثلة في حق المساواة بين الخصوم وحق الدفاع.

## ٥- التوصيات

٥-١ يُرجى من المؤتمر القيام بما يلي:

أ) أن يطلب من الدول الأخذ في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بنظام التحكيم الإلكتروني في تسوية الخلافات.

ب) أن يطلب من الايكاو إعداد قاعدة بيانات عن المحكمين الذين يجيدون استخدام التقنيات الحديثة في عالم الاتصالات للاستعانة بهم في حل الخلافات في مجال الطيران المدني.

ج) أن يشجع المنظمات الإقليمية على عقد ندوات عن مزايا وأهمية التحكيم الإلكتروني.

**- انتهى -**